﴿قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوۡ جِئۡنَا بِمِثۡلِهِۦ مَدَدٗا ١٠٩﴾ [الكهف: 109]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لما قَبْلَها:

التَّنبيهُ على كمالِ اللهِ وعُلوِّه، وأنَّه لا نهايةَ لإحاطته وسموّه

في مناسبةِ هذه الآيةِ لما قبلَها مِنْ آياتِ السّورةِ وجوهٌ:

أحدُها: أنَّهُ سبحانَهُ لمّا ذكرَ في هذه السّورةِ أنواعَ الدَّلائلِ والبيِّناتِ، وشرحَ أقاصيصَ الأوَّلينَ؛ نبَّهَ على كمالِ حالِ القرآنِ، فقالَ: ﴿قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي﴾ الآيةَ[1].

والثّاني: لمّا تمَّ الجوابُ عن أسئلتِهم على أحسنِ الوجوه مُخلَّلًا بالحُجَجِ البيِّنةِ المُلزمةِ لهُم بفصلِ النِّزاعِ، وأُتبِعَ ذلكَ بقَصِّ الأمرِ الَّذي بإغفالِه تجرَّؤوا على الكفرِ، وهو أمرُ البعثِ، إلى أنْ ختمَهُ بما يقتضي أنَّ معلوماتِه لا تُحَدُّ؛ لأنَّ مقدوراتِه في تنعيمِ أهلِ الجنَّةِ لا آخرَ لها فلا تُعَدُّ[2].

والثّالثُ: لمّا ابتُدِئَتِ السّورةُ بالتَّنويه بشأنِ القُرآنِ، ثمَّ أُفيضَ فيها مِنْ أفانينِ الإرشادِ والإنذارِ والوعدِ والوعيدِ، وذُكِرَ فيها مِنْ أحسنِ القصصِ ما فيه عِبْرةٌ وموعظةٌ، وما هو خفيٌّ مِنْ أحوالِ الأُمَمِ؛ حوِّلَ الكلامُ إلى الإيذانِ بأنَّ كلَّ ذلكَ قليلٌ مِنْ عظيمِ علمِ اللهِ تعالى[3].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿مِدَادٗا﴾: (مدد) جَرُّ شيءٍ في طولٍ، واتِّصالُ شيءٍ بشيءٍ في استطالةٍ[4]، فيزيدُهُ طولًا واستمرارًا أو قَدْرًا[5]، ومِنْ ذلكَ: مَدَدْتُ

(1) الفخر الرازيّ، مفاتيح الغيب: 21/ 503، والشوكاني، فتح القدير: 3/ 375.
(2) البقاعي، نظم الدرر: 12/ 150.
(3) ابن عاشور: التحرير والتنوير: 16/ 51.
(4) ابن فارس، مقاييس اللغة: (مدد).
(5) جبل، المعجم الاشتقاقي: (مدد).

الشَّيءَ أَمُدُّهُ مَدًّا، ومدَّ النَّهْرَ نَهْرٌ آخرُ: زادَ فيه وواصلَهُ، وأمدَدْتُ الجيشَ بمددٍ، ومَدَدْتُ الإبلِ مَدًّا: أسقيتُها الماءَ بالدَّقيقِ أو بشيءٍ تُمِدُّهُ بهِ، والمِدادُ: ما يُكتَبُ بهِ؛ لأنَّهُ يُمَدُّ بالماءِ ونحوِهِ[1]، ورجلٌ مَديدُ القامةِ، أي: طويلُ القامةِ[2]، وقولُهُ سبحانَهُ: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾، أي: زيادةً[3].

2) ﴿لِّكَلِمَٰتِ﴾: (كلم) أصلانِ: أحدُهما يدلُّ على جِراحٍ، والآخرُ يدلُّ على نُطْقٍ مُفهمٍ، فمِنَ الأصلِ الأوَّلِ: رجلٌ كَليمٌ، وقومٌ كَلْمى، أي: جَرْحى[4]، ومِنَ الأصلِ الثّاني: كلَّمَهُ تكليمًا: حدَّثَهُ، والكَلِمةُ: اللَّفظةُ الواحدةُ، ويجمعونَ الكلمةَ: كَلِماتٍ وكَلِمًا، قالَ تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء: 46][5]، ومعنى قوله تعالى: ﴿كَلِمَٰتُ رَبِّى﴾: كلامُ اللّه من علمه وحُكْمه، وما أوحاه إلى ملائكته ورسله.

3) ﴿لَنَفِدَ﴾: (نفد) أصلٌ يدلُّ على انقطاعِ الشَّيءِ وفنائه، وأنفدَ القومُ: فنيَ زادُهم، قالَ تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَرِزْقُنَا مَا لَهُۥ مِن نَّفَادٍ ۝٥٤﴾ [ص: 54]، ويُقالُ للخَصْمِ مُنافِدٌ، وذلكَ أنْ يَتَخاصَمَ الرَّجُلانِ يُريدُ كُلٌّ مِنْهُما إنْفادَ حُجَّةِ صاحِبِهِ[6]، ومعنى قوله: ﴿لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ﴾[7]، أي: لَفَنيَ[8].

المَعْنى الإجْماليُّ:

كلماتُ اللهِ الكونيةِ والشرعيةِ غيرُ متناهيةٍ

يُخبِرُ اللّهُ ﷻ عن سَعَةِ علمِهِ، فيأمرُ نبيَّهُ ﷺ قائلًا لهُ: قلْ - أيها الرسول - لو كانَ ماءُ البحرِ مِدادًا للأقلامِ الَّتي تُكتَبُ بها كلماتُ ربّي الشرعية وهي ما أوحاه إلى رسله، وكلماتُ اللّه الكونية وهي

(1) ابن فارس، مقاييس اللغة: (مدد).
(2) الجوهري، الصحاح: (مدد).
(3) السمين، عمدة الحفاظ: (مدد)، والبيضاوي، أنوار التنزيل: 3/ 295.
(4) ابن فارس، مقاييس اللغة: (كلم).
(5) ابن فارس، مقاييس اللغة: (كلم).
(6) ابن فارس، مقاييس اللغة، والزبيدي، تاج العروس: (نفد)، وجبل، المعجم الاشتقاقي: (نفد).
(7) الراغب، المفردات: (نفد).
(8) السمين، عمدة الحفاظ: (نفد).

ما قضى به قدرُه وآياتُهُ الدّالَّةُ عليه؛ لفَرَغَ البحرُ قبلَ أنْ يُفرَغَ مِنْ كتابةِ ذلكَ، ولو جِئْنا بمِثْلِ البحرِ آخرَ ثمَّ آخرَ، وهَلُمَّ جرًّا لَما نَفِدَتْ كلماتُ اللهِ[1].

وترشدُ الآيةُ الكريمةُ إلى أنَّ هذا الوصفَ من باب تقريب المعنى إلى الأذهان؛ لأنَّ هذه الأشياءَ مخلوقةٌ، وجميعُ المخلوقات منقضيةٌ منتهية، وأمّا كلامُ اللّه فإنه من جملة صفاته، وصفاتُه ﷻ غير مخلوقة، وليس لها حدٌّ ولا مُنتهى، فأيُّ سَعة وعظمة تصوَّرتها القلوبُ فاللّهُ فوق ذلك، وهكذا سائرُ صفات اللّه تعالى، كعلمه، وحكمته، وقدرته، ورحمته، فلو جَمَع علمَ الخلائقِ من الأولين والآخرين، أهلُ السماواتِ وأهل الأرض، لكان بالنسبة إلى علم العظيم تعالى، أقلَّ من نسبة عُصفور وقعَ على حافَة البحر، فأخذ بمِنقاره من البحر بالنِّسبة للبحر وعظمته؛ ذلك بأنَّ اللّه له الصفاتُ العظيمةُ الواسعةُ الكاملة[2].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

بلاغةُ فصلِ الآيةِ عمّا قبلَها:

التَّنويهُ بعلم الله تعالى، وردُّ عَجُزِ السّورةِ على صَدْرِها

قولُهُ جلَّ وتباركَ: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ﴾ الآيةَ استئنافٌ ابتدائيٌّ، وهو انتقالٌ إلى التَّنويه بعلم اللّه تعالى مُفيضِ العلم على رسوله ﷺ لأنَّ المشركينَ لمّا سألوهُ عن أشياءَ يظنّونها مُفحِمةً لَهُ ﷺ علَّمَهُ اللّهُ إيّاها، وأخبرَ عنها وبيَّنَها بأقصى ما تقبلُهُ أفهامُهم، وكان آخِرُها خبرَ ذي القرنين، ثمَّ أتبعَ ذلكَ بما يُعلَمُ منهُ سَعَةُ علم اللّه تعالى، وسَعَةُ ما يَجْري على وفْقِ علمه مِنَ الوَحْيِ إذا أرادَ إبلاغَ بعضِ ما في علمه إلى أحدٍ مِنْ رُسُلِه، وفي هذا ردٌّ لعَجُزِ السّورةِ على صَدْرِها[3].

(1) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 5/ 204.
(2) السعدي، تيسير الكريم الرحمن، ص: 488.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 16/ 51.

الغرض من التَّعبيرِ بفعلِ الأمرِ ﴿قُل﴾:

الإشـارةُ إلى أنَّ إخبارَ النَّبيِّ ﷺ بوَحْيٍ مِنَ الله تعالى

في الإتيانِ بفعلِ الأمرِ ﴿قُل﴾ إشارةٌ إلى أنَّهُ ﷺ إنَّما يأتي بما يأتي به بوَحْيٍ مِنَ الله تعالى، لا مِنْ تِلْقاءِ نفسِهِ، ولا سيَّما وقد تضمَّنتِ السّورةُ الإجابةَ عن أسئلةِ المشركينَ لهُ ﷺ الَّتي سألوهُ عنها على سبيلِ الامتحانِ والتَّعجيزِ، فهذه الأجوبةُ أيضًا بوَحْيٍ منهُ ﷻ، فتتجاوبُ هذه الآيةُ معَ الآياتِ الأُخَرِ الَّتي تضمَّنَتْ هذا الفعلَ، كقولِه تعالى: ﴿وَقُلِ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكُمۡۖ﴾ [الكهف: 29]، وقولِهِ: ﴿وَيَسۡـَٔلُونَكَ عَن ذِي ٱلۡقَرۡنَيۡنِۖ قُلۡ سَأَتۡلُواْ عَلَيۡكُم مِّنۡهُ ذِكۡرٗا ٨٣﴾ [الكهف: 83]، وقولِهِ: ﴿قُلۡ هَلۡ نُنَبِّئُكُم بِٱلۡأَخۡسَرِينَ أَعۡمَٰلًا﴾، إضافةً إلى ما في الأمرِ بالقولِ مِنَ التَّنبيه على أهمّيَّةِ الكلامِ المَقولِ، واعتناءِ المتكلِّمِ بهِ.

دلالةُ التَّعبيرِ بـ ﴿لَّوۡ﴾:

الكلامُ مبنيٌّ على الفَرْضِ والتَّقديرِ

﴿لَّوۡ﴾ في قولِه جلَّ مِنْ قائلٍ: ﴿قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي﴾ حرفُ امتناعٍ لامتناعٍ[1]، والكلامُ مبنيٌّ على الفَرْضِ والتَّقديرِ؛ لأنَّ البحرَ ليسَ ممَّا يُكتَبُ بهِ، ونَفادُ البحرِ ممكنٌ عقلًا، وأمّا نَفادُ كلماتِ الله بمعنى تعلُّقاتِ علمِه فمستحيلٌ، ولكنْ لمّا بُنِيَ الكلامُ على الفَرْضِ والتَّقديرِ كانَ المعنى: لو كانَ البحرُ مِدادًا لكلماتِ ربّي، وكانَتْ كلماتُ ربّي ممّا يَنْفَدُ - لَنَفِدَ البحرُ قبلَ أنْ تَنْفَدَ كلماتُ ربّي[2].

بلاغةُ التَّعبيرِ بالماضي في ﴿كَانَ﴾ و﴿لَنَفِدَ﴾:

(لَوْ) للشَّرطِ في الماضي

عُبِّرَ بصيغةِ الماضي في قولِه ﷻ: ﴿قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي﴾؛ لأنَّ ﴿لَّوۡ﴾ للشَّرطِ في الماضي، أي: لتعليقِ حصولِ مضمونِ الجزاءِ بحصولِ مضمونِ

(1) ابن عرفة، تفسير ابن عرفة: 3/ 107.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 16/ 53.

الشَّرطِ في الماضي، ولذلكَ كانَتْ جملتا الجزاءِ والشَّرطِ معَها ماضيتينِ، ولا تدخلُ على المضارعِ إلّا لنكتةٍ[1].

معنى اللّامِ في ﴿ٱلۡبَحۡرُ﴾:

المرادُ بالبَحْرِ في قولِه جلَّ شأنُهُ: ﴿قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي وَلَوۡ جِئۡنَا بِمِثۡلِهِۦ مَدَدٗا﴾ الجنسُ الاستغراقيُّ، أي: جميعُ البِحارِ لا بَحْرٌ واحدٌ، والمعنى: لَنَفِدَ البَحْرُ قبلَ أنْ تَنْفَدَ الكلماتُ، ولو جِئْنا بمِثْلِ البَحْرِ مِدادًا لَنَفِدَ أيضًا والكلماتُ غيرُ نافدةٍ[2]، وتقريرُ الكلامِ: أنَّ البِحارَ كيفَما فُرِضَتْ في الاتِّساعِ والعظَمةِ فهي مُتناهيةٌ، ومعلوماتُ اللهِ غيرُ مُتناهيةٍ، والمُتناهي لا يَفي بغيرِ المُتناهي[3].

المرادُ بالبَحْرِ الجنسُ الاستغراقيُّ

نكتةُ التَّعبيرِ بالمفردِ دونَ الجمعِ في ﴿ٱلۡبَحۡرُ﴾:

لمّا كانَتْ لامُ ﴿ٱلۡبَحۡرُ﴾ في قولِه جلَّتْ كلمتُهُ: ﴿قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي﴾ للجنسِ والاستغراقِ؛ عُبِّرَ بصيغةِ الإفرادِ، ولم يُقَلْ: (لو كانتِ البِحارُ ... لَنَفِدَتِ البِحارُ)؛ لأنَّ استغراقَ المفردِ أشملُ مِن استغراقِ الجمعِ[4].

استغراقُ المفردِ أشملُ مِن استغراقِ الجمعِ

دلالةُ صيغةِ (فِعالٍ) في ﴿مِدَادٗا﴾:

المِدادُ في قولِه: ﴿قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي﴾ ما يُكتَبُ به، وهو في الأصلِ اسمٌ لما يُمَدُّ به الشَّيءُ، أي: يُزادُ به على ما لديهِ؛ كالحِبْرِ للدَّواةِ، والسَّليطِ للسِّراجِ[5]؛ لأنَّ وضْعَ فِعالٍ لما يُفعَلُ به كالآلةِ[6].

الصّيغةُ مِنْ صِيَغِ الآلةِ

معنى اللّامِ في شبه الجملة: ﴿لِّكَلِمَٰتِ﴾:

اللّامُ في ﴿لِّكَلِمَٰتِ﴾ مِنْ قولِه جلَّ ذكرُهُ: ﴿قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا

(1) التفتازاني، المختصر، ص: 281 - 283.
(2) الزمخشري، الكشاف: 2/ 750، والخفاجي، عناية القاضي وكفاية الراضي: 6/ 139.
(3) الفخر الرازيّ، مفاتيح الغيب: 21/ 503.
(4) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 12/ 179.
(5) البيضاوي، أنوار التنزيل: 3/ 295، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 16/ 53.
(6) الخفاجي، عناية القاضي وكفاية الراضي: 6/ 139.

﴿لِّكَلِمَتِ رَبِّي﴾ لامُ العلَّةِ، أي: لأجلِ كتابةِ كلماتِ ربّي[1]، ولربط الأمر بعلته إقناع.

اللّامُ لامُ العلَّةِ، وهي دقيقة في السّياق المحكم

بلاغةُ الإيجازِ في قوله: ﴿لِّكَلِمَتِ﴾:

في قولِه عزَّ مِنْ قائلٍ: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَتِ رَبِّي﴾ إيجازٌ بحذفِ المضافِ، والتَّقديرُ: (لكتابةِ كلماتِ ربّي)، ودليلُ الحذفِ أنَّ المِدادَ يُرادُ للكتابة[2].

الإيجازُ بحذفِ المُضافِ من بيانِ السّياق البليغ

سرُّ التَّعبيرِ بجمعِ القِلَّةِ في ﴿لِّكَلِمَتِ﴾:

لمّا دلَّ قولُهُ ﷻ: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَتُ رَبِّي﴾ على أنَّ كلماتِه جل شأنه لا تتناهى؛ لأنَّ معلوماتِه ومقدوراتِه لا تتناهى - عُبِّرَ بجمعِ القلَّةِ في ﴿لِّكَلِمَتِ رَبِّي﴾؛ إشارةً إلى أنَّ قليلَها بهذه الكثرةِ، فكيفَ بما هو أكثرُ منهُ؟! وذلكَ أمرٌ لا يدخلُ تحتَ وصفٍ[3]، أي: إذا كانَ حكمُ الكلماتِ في هذه المَنزلةِ فما ظنُّكَ بالكَلِم؟[4].

الإشـــارةُ إلى كـثرةِ معلوماتِه سبحانَهُ

بلاغةُ المجازِ في ﴿لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَتِ رَبِّي﴾:

في قولِه جلَّ مِنْ قائلٍ: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَتِ رَبِّي﴾ ضُروبٌ مِنَ المجازِ، بيانُ ذلكَ: أنَّ كلماتِ اللّه ما يدلُّ على شيءٍ مِنْ علمِه ممّا يوحي إلى رُسُلِه أنْ يُبلِّغوهُ، فكلُّ معلومٍ يمكنُ أنْ يُخبَرَ به، فإذا أُخبِرَ به صارَ كلمةً، ولذلكَ يُطلَقُ على المعلوماتِ كلماتٌ؛ لأنَّ اللّهَ أخبرَ بكثيرٍ منها، فإطلاقُ الكلماتِ عليها مجازٌ مُرسَلٌ بعلاقةِ المآلِ، ولمّا كانَ شأنُ ما يُخبِرُ به الرُّسُلُ أنْ يُكتَبَ؛ حرصًا على بقائِه في الأمَّةِ - شُبِّهَتْ معلوماتُ اللّه المُخبَرُ بها والمُطلَقُ عليها كلماتٌ

في الكلامِ مجازٌ مُرسَلٌ واستعارةٌ مكنيَّةٌ

(1) البقاعي، نظم الدرر: 12/ 151، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 16/ 53.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 16/ 53.
(3) البقاعي، نظم الدرر: 12/ 152.
(4) ابن التمجيد، حاشيته على تفسير البيضاوي: 12/ 180.

بالمكتوباتِ، ورُمِزَ إلى المشبَّه به بذكرِ ما هو مِنْ لوازمِه - وهو المِدادُ الَّذي به الكتابةُ - على طريقةِ المكنيَّةِ، وإثباتُ المِدادِ تخييلٌ، ويجوزُ أنْ يكونَ هنا تشبيهُ كلماتِ اللّه بالسِّراجِ المُضيءِ؛ لأنَّهُ يهدي إلى المطلوبِ، ويكونُ المِدادُ تخييلًا بالزَّيتِ الَّذي يُمَدُّ به السِّراجُ[1].

سر إضافةِ الكلمات إلى الرب مرتين:

تفخيمُ المضافِ وتشريفُ المضافِ إليه

إضافةُ الكلماتِ إلى اسمِ الرَّبِّ المضافِ إلى ضميرِه ﷺ في الموضعينِ في قولِه علَتْ كلمتُهُ: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى﴾، وفي قوله: ﴿لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى﴾ لتفخيمِ شأنِ المضافِ وتشريفِ المضافِ إليه[2]، إضافةً إلى ما يُنبِئُ عنهُ لفظُ الرَّبِّ مِنَ الإنعامِ والإحسانِ، أي: المُحسِنِ إليَّ في وصفِ ما ذُكِرَ وغيرِه[3]، وقد زادَ هذه الإضافةَ بهاءً وجمالًا تكرارُ لفظِ الرَّبِّ وإظهارُهُ في موضعِ الإضمارِ، حيثُ قيلَ: ﴿كَلِمَٰتُ رَبِّى﴾، ولم يُقَلْ: (كلماتُهُ)[4].

معنى اللّامِ ودلالتها في ﴿لَنَفِدَ﴾:

اللّامُ للتَّسويفِ واقعةٌ في جوابِ (لَوْ)

لامُ ﴿لَنَفِدَ﴾ في قولِه تباركَ شأنُهُ: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى﴾ واقعةٌ في جوابِ ﴿لَّوْ﴾، وجوابُها إذا كانَ مُثبَتًا فاقترانُهُ باللّامِ هو الغالبُ، وسُمِّيَتْ هذه اللّامُ بلامِ التَّسويفِ؛ لأنَّ وجودَها يفيدُ التَّراخيَ في الجوابِ، وحذفُها يفيدُ الإسراعَ فيه، فالأوَّلُ نحوُ: ﴿لَوْ نَشَآءُ لَجَعَلْنَٰهُ حُطَٰمًا﴾ [الواقعة: 65]، والثّاني نحوُ: ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَٰهُ أُجَاجًا﴾ [الواقعة: 70][5].

سرُّ إظهارِ ﴿ٱلْبَحْرُ﴾ في موضعِ الإضمارِ:

زيادةُ التَّقريرِ وتأكيدُ سَعَةِ كلماتِ الله

الظّاهرُ في قولِه جلَّ مِنْ قائلٍ: ﴿لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ﴾ أنْ يُقالَ: ﴿لَنَفِدَ﴾

(1) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 16/ 52.
(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 5/ 251، والآلوسي، روح المعاني: 8/ 372.
(3) البقاعي، نظم الدرر: 12/ 151.
(4) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 9/ 4599.
(5) صافي، الجدول في الإعراب: 16/ 264.

دون ذكر ﴿ٱلۡبَحۡرُ﴾؛ اكتفاءً بالضَّمير المُستتِر الرّاجع إلى لفظ البحر في قوله سبحانَهُ: ﴿قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي﴾، لكنْ أُظهِرَ في موضعِ الإضمارِ؛ لزيادةِ التَّقريرِ[1]، وتأكيدِ سَعَةِ كلماتِ اللّه تعالى ولذا قيلَ بعده: ﴿وَلَوۡ جِئۡنَا بِمِثۡلِهِۦ مَدَدٗا﴾[2].

نكتة التَّعبيرِ بالقَبْلية مع النفاد:

قَـطْـعُـهـم عـنِ الاستـقـصـاءِ في السُّؤالِ

عُبِّرَ بالقَبْلِ في قوله ﷻ: ﴿لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي﴾، دونَ أنْ يقالَ: (ولم تَنْفَدْ) ونحوُهُ؛ لأنَّ ذلكَ كافٍ في قَطْعِهم عنِ الاستقصاءِ في السُّؤالِ، ولأنَّ التَّعبيرَ بمِثْلِ ذلكَ ربَّما فتحَ باباً مِنَ التَّعنُّتِ، وهو أنْ يجعلوا الواوَ للحالِ، فيجعلوا النَّفادَ مُقيَّداً بذلكَ[3]، وقيلَ: ﴿قَبۡلَ﴾ هنا مجازٌ عن (مِنْ غيرِ)، والمعنى: مِنْ غيرِ أنْ تَنْفَدَ، بقرينةٍ صارفةٍ عنِ المعنى الحقيقيِّ؛ لقيامِ الدَّليلِ القطعيِّ على عدمِ تناهي معلوماتِ اللّه تعالى[4].

وجهُ تجريدِ الظَّرفِ ﴿قَبۡلَ﴾ مِنْ حرفِ الجرِّ:

استـغـراقُ نَـفـادِ المُـمـكِـنِ للأزمنةِ كلِّها

لمّا كانتِ المخلوقاتُ ليسَ لها مِنْ ذاتِها إلا العَدَمُ، وكانتِ الكلماتُ مِنْ صفاتِ اللّهِ، وصفاتُ اللّه واجبةُ الوجودِ، فكانَ نَفادُها مُحالًا، فكانَ نَفادُ الممكنِ مِنَ البحرِ - الذي بمنزلة المِداد - وما يَمُدُّهُ بالنِّسبةِ إليها مُستغرِقًا للأزمنةِ كلِّها - جُرِّدَ الظَّرفُ ﴿قَبۡلَ﴾ مِنْ حرفِ الجرِّ، فقيلَ: ﴿قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي﴾، ولم يُقَلْ: (مِنْ قَبْلِ أنْ تَنْفَدَ)[5].

بلاغةُ وضعِ المُظْهَرِ موضعَ المُضمَرِ في كلمات الثاني:

الإشـعـارُ بعلّيّةِ عـدمِ التَّـنـاهي، وزيادةُ التَّقريرِ

الظّاهرُ في قوله تعالى: ﴿كَلِمَٰتُ رَبِّي﴾ أنْ يقالَ: ﴿قَبۡلَ أَن تَنفَدَ﴾؛

(1) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 5/ 251.
(2) أبو زهرة التفاسير، زهرة التفاسير: 9/ 4599.
(3) البقاعي، نظم الدرر: 12/ 151.
(4) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 12/ 179.
(5) البقاعي، نظم الدرر: 12/ 151.

اكتفاءً بالضَّميرِ المستترِ الرّاجعِ إلى الكلماتِ المذكورةِ في قولِه تعالى: ﴿قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي﴾، لكنْ وُضِعَ المُظهَرُ موضعَ المُضمَرِ في قولِه: ﴿قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي﴾؛ إشعارًا بالعلّيَّةِ، وأنَّها حقيقٌ بأنْ تكونَ غيرَ مُتناهيةٍ[1]، وزيادةً للتَّقريرِ، وتفخيمًا للمضافِ ﴿كَلِمَٰتُ﴾، وتشريفًا للمضافِ إليه في ﴿رَبِّي﴾؛ وهو ياءُ المتكلِّمِ[2].

براعةُ المقابلةِ البيانيَّةِ في ﴿لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي﴾:

التَّعبيرُ بنَفادِ الكلماتِ مراعاةٌ للجِناسِ

في قولِه جلَّ مِنْ قائلٍ: ﴿لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي﴾ مقابلةٌ بيانيَّةٌ؛ فإنَّ كلماتِ اللهِ تعالى لا تنتهي، لكنْ عُبِّرَ عن ذلكَ بالنَّفادِ مِنْ قَبيلِ الجِناسِ معَ قولِه: ﴿لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ﴾[3]، فهذه الآيةُ واردةٌ على تنزيلِ غيرِ المُتناهي منزلةَ المُتناهي فرْضًا وتقديرًا؛ تفهيمًا للعِبادِ، وتقريبًا لهُم، وهو مِنَ التَّمثيلِ الَّذي يُفرَضُ فيه المُمثَّلُ به فرْضًا؛ مُثِّلَتْ حالةُ الكلماتِ في سَعَتِها وفَرْطِ كثرتِها بحالةِ ما لو فُرِضَ البحرُ مِدادًا لهُ لَنَفِدَ قبلَهُ، ثمَّ أُدخِلَ المُمثَّلُ في جنسِ المُمثَّلِ بهِ، فأُجريَ عليه حكمُ الإحصاءِ والكَتْبِ والنَّفادِ تنزُّلًا؛ تفهيمًا، والمعنى: لو فرَضْنا أنَّ غيرَ المُتناهي داخلٌ تحتَ حُكْمِ المُتناهي، وأنَّهُ نوعٌ مِنْ جنسِه - لَنَفِدَ قبلَ نَفادِهِ، فكيفَ وهو ليسَ مِنْ جنسِهِ؟![4]، وقيلَ: الكلامُ كِنايةٌ عن عدمِ تناهي معلوماتِ اللهِ تعالى؛ لأنَّهُ تعليقٌ على مُحالٍ عادةً، كقولِهم: لا تزالُ على كذا ما بلَّ بحرٌ صوفةً[5].

موقع قوله: ﴿وَلَوۡ جِئۡنَا بِمِثۡلِهِۦ مَدَدٗا﴾ مما قبله ودلالته:

الجملةُ معطوفةٌ على جملةٍ مستأنفةٍ محذوفةٍ

قولُهُ علَّتْ قُدرتُهُ: ﴿وَلَوۡ جِئۡنَا بِمِثۡلِهِۦ مَدَدٗا﴾ كلامٌ مِنْ جهتِه تعالى غيرُ داخلٍ تحتَ قولِه: ﴿قُل﴾، جيءَ به لتحقيقِ مضمونِه وتصديقِ مدلولِه،

(1) الطيبي، فتوح الغيب: 9/ 556.
(2) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 5/ 251، والآلوسي، روح المعاني: 8/ 372.
(3) أبو زهرة، زهرة التفاسير: 9/ 4599.
(4) ابن التمجيد، حاشيته على تفسير البيضاوي: 12/ 180.
(5) البقاعي، نظم الدرر: 12/ 151، وابن عاشور، التحرير والتنوير: 16/ 53.

مَعَ زيادةِ مبالغةٍ وتأكيدٍ، والواوُ لعطفِ الجملةِ على نظيرتِها المستأنَفةِ المقابلةِ لها المحذوفةِ؛ لدلالةِ المذكورةِ عليها، أي: لَنَفِدَ البحرُ مِنْ غيرِ نَفادِ كلماتِه تعالى، لو لم نَجِئْ بمِثْلِه مَدَدًا، ولو جِئْنا بمِثْلِه مَدَدًا[1].

دلالةُ ﴿وَلَوْ﴾:

إفادةُ التَّأكيدِ والمبالغةِ

﴿وَلَوْ﴾ في قولِه جلَّ مِنْ قائلٍ: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ وصليَّةٌ، أي: لمُجرَّدِ الوصلِ والرَّبطِ في مقامِ التَّأكيدِ، وهي تدلُّ على حالةٍ هي أجدرُ الأحوالِ بألّا يتحقَّقَ معَها مُفادُ الكلامِ السّابقِ، فيُنبِّهُ السّامعُ على أنَّها مُتحقِّقٌ معَها مُفادُ الكلامِ السّابقِ، يعني: أنَّ الشَّرطَ الَّذي بعدَها شرطٌ مفروضٌ، هو غايةُ ما يُتوقَّعُ معَهُ انتفاءُ الحُكمِ الَّذي قبلَها، فيذكرُهُ المتكلِّمُ لقصدِ تحقُّقِ الحكمِ في سائرِ الأحوالِ، وفي الإتيانِ بها هنا زيادةُ مبالغةٍ وتأكيدٍ[2].

سرُّ إيثارِ التعبيرِ بالمجيءِ على الإتيانِ:

الغالبُ ذكرُ المجيءِ معَ الأعيانِ

أوثرَ المجيءُ على الإتيانِ في قولِه ﷻ: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾، ولم يُقَلْ: (ولو أَتَيْنا بمِثْلِه مَدَدًا)؛ لأنَّ الإتيانَ قد يقالُ باعتبارِ القصدِ وإنْ لم يكنْ منهُ الحصولُ، والمجيءَ يقالُ اعتبارًا بالحصولِ[3]، فتكونُ دلالةُ (جاءَ) على المجيءِ أوكدُ مِنْ (أتى)[4]، ولأنَّ عادةَ القرآنِ قد جرَتْ في الغالبِ بذكرِ المجيءِ في الماضي معَ الأعيانِ[5].

نكتةُ إسنادِ ﴿جِئْنَا﴾ إلى نونِ العظَمةِ:

تعظيمُ شأنِ فعلِ إمدادِ البحرِ

لمّا لم يكنْ أحدٌ غيرُهُ - جلَّتْ قُدرتُهُ - يَقْدِرُ على إمدادِ البحرِ قيلَ: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾، أي: ولو جِئْنا بما لَنا مِنَ العظَمةِ الَّتي لا تكونُ لغيرِنا بمِثْلِ البحرِ مَدَدًا[6].

(1) أبو السعود، إرشاد العقل السليم: 5/ 251، والشوكاني، فتح القدير: 3/ 375.
(2) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 3/ 307، 16/ 54.
(3) الراغب، المفردات: (جاء).
(4) زيدان، الفروق اللغوية، ص: 50.
(5) الزركشي، البرهان: 4/ 81.
(6) البقاعي، نظم الدرر: 12/ 151.

غرضُ التقييد بالمجرور في ﴿بِمِثْلِهِۦ﴾:

تقويةُ المبالغةِ، والإبهامُ المُمهِّدُ للتَّمييزِ

الباءُ في قوله جلَّ مِنْ قائلٍ: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ للتَّعدية، وهي تفيدُ تعديةَ فعلِ المجيءِ إلى المِثْلِ، وقد جيءَ بلفظِ المِثْلِ في قوله ﷻ: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾، أي: ولو جِئْنا بمِثْلِ البحرِ الموجودِ مَدَدًا[1]؛ لما في التَّعبيرِ به مِنْ تقويةِ المبالغةِ في عدمِ تناهي كلماتِ اللَّه - تباركَ شأنُهُ، والمِثْلُ للجنسِ شائعٌ على أمثالٍ كثيرةٍ يُفرَضُ كلٌّ منها مَدَدًا[2]؛ فالبحرُ أوسعُ وأغزرُ ما يعرفُهُ البشرُ، والبشرُ يكتبونَ بالمِدادِ كلَّ ما يكتبونَ، فالسّياقُ يَعرِضُ لهُم البحرَ بسَعَتِه وغزارتِه في صورةِ مِدادٍ يكتبونَ به كلماتِ اللَّه الدالَّةَ على علمِه، فإذا البحرُ يَنْفَدُ، وكلماتُ اللَّه لا تَنْفَدُ، ثمَّ إذا هو يُمِدُّهم ببحرٍ آخرَ مِثْلِه، ثمَّ إذا البحرُ الآخرُ يَنْفَدُ كذلكَ، وكلماتُ اللَّه تنتظرُ المِدادَ، إضافةً إلى ما في لفظِ المِثْلِ مِنَ الإبهامِ المُحتاجِ إلى التَّفسيرِ، فيكونُ توطئةً وتمهيدًا للتَّمييزِ الَّذي بعدَهُ.

سر التقييد بالتمييز ﴿مَدَدًا﴾:

بيانُ المبهمِ إيضاحٌ له وتحقيقٌ لمعناه

انتصبَ ﴿مَدَدًا﴾ في قولِ اللَّه علَتْ قُدرتُهُ: ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ على التَّمييزِ المُفسِّرِ للإبهامِ الَّذي في لفظِ ﴿بِمِثْلِهِۦ﴾، أي: بمِثْلِ البحرِ في الإمدادِ[3]، وفيه إيضاحٌ له وتحقيقٌ لمعناه.

بلاغةُ التعبير بالجناس بين ﴿مِدَادًا﴾ و﴿مَدَدًا﴾:

الجناسُ النّاقصُ، وردُّ الأعجازِ على الصُّدورِ

في الجمعِ بينَ لفظَيْ ﴿مِدَادًا﴾ و﴿مَدَدًا﴾ في قوله جلَّ مِنْ قائلٍ: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ جناسٌ ناقصٌ، وفيه أيضًا ردٌّ للأعجازِ على الصُّدورِ، وهو ممّا يُقوّي التَّناسبَ والارتباطَ بينَ أجزاءِ الكلامِ، ويزيدُ التَّجاوبَ بينَ أطرافِه.

(1) البيضاوي، أنوار التنزيل: 3/ 295، والنسفي، مدارك التنزيل: 2/ 323.
(2) الآلوسي، روح المعاني: 8/ 371.
(3) ابن عاشور، التحرير والتنوير: 16/ 54.

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

النَّفادُ والفَناءُ:

النَّفادُ فناءٌ بالتَّدريجِ، والفَناءُ فناءٌ جُملةً

الفرقُ بينَ النَّفادِ والفَناءِ: أنَّ النَّفادَ هو فناءُ آخرِ الشَّيءِ بعدَ فناءِ أوَّلِه، والفَناءَ يُستعمَلُ فيما يَفْنَى جُملةً، يقالُ: فناءُ العالمِ، ولا يقالُ: نَفادُ العالَمِ، ويقالُ: نَفادُ الزّادِ والطَّعامِ؛ لأنَّ ذلكَ يَفْنَى شيئًا فشيئًا[1]، ومِنْ ذلكَ قولُهُ تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾[2].

(1) العسكري، الفروق اللغوية، ص: 547.
(2) زيدان، الفروق اللغوية، ص: 733.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الثلاثون،
سورة الكهف من الآية 37 إلى سورة مريمَ الآية 12
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الثلاثون، سورة الكهف من الآية 37 إلى سورة مريمَ الآية 12
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 30 ، 804 صفحة ؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-768-27-2
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 30 : المجلد الثلاثون، سورة الكهف من الآية 37 إلى سورة مريمَ الآية 12.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-768-27-2
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-9725630 بتاريخ 2024/11/04م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»